

معالی الشیخ سعد بن ناصر الشتری تخریج الفروع علی الأصول للزنجاني 5 من المجتهد المعین إلی النکاح

سعد الشتری

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد هذا لقاء جديد نتدارس فيه عددا من مسائل كتاب تخریج الفروع علی الأصول للعلامة الزنجاني رحمه الله تعالى. كنا قد تناقشنا في مسائل ابواب - [00:00:00](#)

ابتدانا في مسائل الابواب في الصلاة. ولعلنا ان نواصل الحديث في ذلك كان من اواخر المسائل مسألة تعدد الحق واتحاده ذكرنا يتعلّق بهذه المسألة ومنشأ وخلاف فيها وماذا يترتب عليها من المسائل - [00:00:30](#)

وعندنا اليوم مسألة اخري وهي مسألة قیاس غلبة الاشباح. كانت السابقة كما تقدم مبنية على قاعدة هلد الله حکم في المسائل قبل اجتهاد او ان حکم الله متعین والمجتهد قد يصيّب وقد يخطئه - [00:01:00](#)

وكان من ضمن الاقوال في هذا ان هناك من يقول هناك ما هو اشبه بالحق يطلبه المجتهد. القول بالاشبه هذا قول في بعض الاصوليين والغالبية يرون خلاف هذا القول سواء قالوا بان الحق - [00:01:30](#)

واحد ولله حکم في المسائل يطلبه المجتهد او قالوا بان الحق متعدد وكل مجتهد مصیب وكل مجتهد مصیب. وبالتالي لا يرون ان على لا يرون ان هناك ما هو اشبه وانما الحق يتبع اجتهادات المجتهدین. هناك - [00:02:00](#)

قالوا بانه لا يوجد لله حکم في المسائل قبل اجتهاد المجتهدین. لكن هنا ما هو اشبه بالحق يطلبه المجتهد. وهذا الاشبه بالنسبة لنظر المجتهد ربط بعض العلماء القول بالاشبه بالبحث في قیاس غلبة الاشباح - [00:02:30](#)

ومنهم المؤلف والمراد بقياس غلبة الاشباح تردد فرع بين اصلين يكون له اوجه شبه لكل منهما. فيأتي مجتهد ويتحقق هذا الفرع بما هو به اكثر شبهها. بما هو اكثر شبهها. فهذا يسمونه قیاس غلبة الاشباح - [00:03:00](#)

ولا علاقة له بمسألة القول بالاشبه في تعدد او في مسألة هل المصیب واحد او كل مجتهد مصیب؟ ومن امثلة هذه القاعدة رسالة الخلق. هل هو فسخ؟ او هو طلاق؟ فان قلنا الخ - [00:03:32](#)

الطلاق فانه حينئذ يحسب في عدد الطلقات ويحكم اليه كافة احكام الطلاق. بخلاف الفسخ. من امثلة هذا مثلا قاعدة ومسألة نفقة الحامل هل هي نفقة قريب؟ او نفقة زوجة ويترتب على ذلك مسائل منها هل تسقط هذه النفقة بالتقادم وعدم المطالبة - [00:04:02](#)
كنفقة الاقارب او لا تسقط كنفقة الزوجة وهل تتبت مع الغنى والفقیر؟ او لا تكون الا حال الفقر. الزوج يجب عليه ان ينفق على زوجته ولو كانت غنية. لكن القريب لا يجب عليه نفقة لقريبه الا اذا كان - [00:04:42](#)

القريب فقیرا. وهكذا بالنسبة لحال المنافق. فان الزوجة يجب عليها يجب على زوجها نفقتها ولو كان الزوج فقیرا. بخلاف القرابة. الفقیر من القرابة لا يجب عليه ان ينظر. هنا تردد هذا الفرع وهو في المسألة الاولى الخلع بين الطلاق - [00:05:12](#)

في الثانية مسألة نفقة البائن الحامل بين نفقة الزوجة ونفقة القريب وكل قول ازلته وحينئذ ينظر المجتهد في اكثر هذه المسائل شبها به. مثل المؤلف بهذا في عدد من المسائل المسألة الاولى مسألة الصلاة - [00:05:42](#)

فانها متعددة بين الحاقها باصل دین الاسلام وهو الشهادتان. وبين الحاقها الزکاة والصوم والحج من اركان دین الاسلام. وعلى ذلك رتب مسائل منها مسألة تارك الصلاة. هل يقتل؟ اذا قلنا بانها تلحق - [00:06:12](#)

شهادتين فان تارك الصلاة يقتل. وان قلنا تلحق بالبقية من اركان الاسلام فانه لا بل يحبس ويضرب. القول الاخير قال به ابو حنيفة

والقول الاول قال به الجمهور وقول المؤلف هنا تردد الصلاة بين مشابهة اليمان هذا فيه استعمال لفظ - [00:06:42](#)

اليمان على الامور الاعتقادية فقط او الشهادتان فقط من المعلوم ان معتقد اهل السنة والجماعة ان اليمان يشمل الاقوال والافعال والاعتقادات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمان بضع وستون او سبعون شعبة اعلاها قول - [00:07:12](#)

لا الله الا الله وادنها امطة الاذى عن الطريق والحياة شعبة من شعب اليمان وهكذا في الحديث الآخر قال اي اليمان خير؟ وعدد له اعمالا ومثله في قوله تعالى ليضيع الله ايمانكم. اي الصلاة. وذكر - [00:07:42](#)

مؤلف عددا من الادلة في هذا فمن الحقها باصل دين الاسلام وهو الشهادتان استدل بقول صلى الله عليه وسلم الصلاة عماد الدين فمن تركها فقد هدم الدين وهذه لفظة لم تثبت - [00:08:12](#)

وانما الذي ثبت بين الرجل والكفر او الشرك الصلاة فمن تركها فقد كفر. وقال من ترك الصلاة متعمدا ميدان فقال كفر وقد ورد رواية في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال - [00:08:32](#)

قال العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر. قال وامتازت عن سائر الاركان. يعني الصيام والحج والزكاة بان الصلاة لا تدخلها النيابة هذا او جه شبهها باصل الاسلام زكاة اداؤها قهرا. يعني الزكاة يمكن ان تؤخذ بالقهرا بخلاف الصلاة والحجر لا يجب على -

[00:08:52](#)

الفور عندنا على احد الاقوال والصوم تدخله النيابة بالجملة. الفرع الآخر قال ومنها ان تعين النية معتبر في صوم رمضان عندنا. اذا

اراد الانسان ان يصوم في شهر رمضان هل يجب عليه ان ينوي من الليل وان يعين نوع الصيام او يكفيه نية الصيام - [00:09:22](#)

مجرد تظاهر المسألة آآ فيما لو نوى في رمضان ان يصوم الغد على انه كفارة او قضاء فعند الجمهور يقول لا ينعقد عن الفرض ولا ينعقد عن ما نواه هنا - [00:09:52](#)

القضاء او الكفارة. لماذا؟ قالوا لان شهر رمضان متعين. فلا بد فيه من نية معينة. وعند الامام ابي حنيفة ان من صام رمضان باحدى

هذه صحة عن رمضان لانه متعين بهذا اليوم. لماذا - [00:10:12](#)

اختلاف لتردد الصوم بين الصلاة والحج. الصلاة لا تصح النية فيها الا متعينة لو نوى بالصلاه العصر لن يدخل وقت العصر وجدهم

يصلون ظن انهم يصلون العصر فصلى معهم على انها العصر والوقت العصر لم يدخل فتبين انهم يصلون - [00:10:42](#)

فحينئذ لا تصح عن العصر ولا لانه لم ينوها ولا لا تصح عن الظهر انه لم ينويها ولا عن العصر لانه لم يدخل وقتها. بينما اخرون قالوا

في الحج تصح النية ولو لم تصح العبادة ولم تعين. مثال ذلك - [00:11:12](#)

من حج ناويا الافراد. جاز له ان يقبلها الى التمتع. ومن حج ولم ينوي نوعا من انواع النسك قلبه الى اي نوع شاء. فهل نقول الصوم

يماثل الحج فلا تتعين النية او ان الصوم يماثل الصلاة فلا بد من تعين النية. قال الشافعي - [00:11:42](#)

ایوة ومذهب الجمهور الصوم بالصلاه اشبه. فلا بد من تعين النية لانه عبادة بدنية لا تدخلها نياية. وقال ابو حنيفة الصوم بالحج

يشبه. لاشتراكهما في وجوب الكفارة للافساد فالحق بالحج لوجود الشبه. ومنها مسألة لاعن العبد والذمي - [00:12:12](#)

هل هو صحيح او ليس ب صحيح؟ موطن خلاف. ما منشأ الخلاف؟ منشأ الخلاف. هل اللعان يمين او شهادة. فان كان يمينا فان يمين

العبد والذمي منعقدة. وان كان شهادة لم تقبل شهادة الذمي والعبد. وبالتالي يتربت عليه مسألة اللعان - [00:12:42](#)

ان تردد بين الشهادة وبين اليمين. فيلحقه باكثرهما شبهها به. ومن المسائل مسألة حد القذف. حد القذف وقع اختلاف فيه. هل هو حق

لله وبالتالي لا يسقط لاسقاط ولا يورث او هو حق للادمي - [00:13:12](#)

وبالتالي يسقط لاسقاط ويغرس. قال الجمهور حد القذف حق ادبي لانه تغليبا حقه ولانه لا استوفاء الله بطلبه. ولا يسقط بالرجوع

عن الاقرار فيه. ولا يسقط بتقادم الى ويثبت بالشهادة على الشهادة وحقوق الله لا تثبت لهذه الامور. وعندهم - [00:13:42](#)

عند الحنفية ان حد القذف حق لله. وبالتالي لا يورث ولا يسقط لاسقاط المقدوف واستدلوا على ذلك بانه يتشرط بالرقة والحرية.

فيجائع رقيق وقذف حرا فانه حينئذ لا يجب عليه الحج كاما انما يجب عليه نصف الحج. قال - [00:14:22](#)

لا يقع موقعه اذا استوفاه المقدوف بدون اذن صاحب الولاية لابد من الرجوع لصاحب الولاية. ومنها مسألة الایلاء. مراد بالایلاء ان

يحل للرجل الزوج الا يقرأ او زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر. وبعد الاربعة اشهر نوقفه. ويقول له - 00:14:52
انت فيه وترجع وتکفر عن يمينك والا تطلق. فان اباء طلق القاضي الزوجة لماذا قالوا لي ان الایلاء يمین على منع حق. فاشبه اليمين على منع النفقه عند الحنفية يقولون اذا انهت المدة فانها حينئذ تطلق الزوجة بطلاقه باه بدون - 00:15:22
ان نرجع الى الزوج عند الجمهور يقولون نرجع للزوج ونخирه بين كفارة اليمين وبين ان يطلق او يطلق عليه. الحنفية يقولون لا يثبت حكم الطلاق بالایلاء بعد مضي المدة مباشرة - 00:15:52

ولا نرجع اليه. قالوا لانه يشبه يمين الطلاق لان الایلاء يشبه يمين الطلاق من حيث ان الطلاق يزيل الملك. فيحرم الوطه حينئذ بينما اليمين يحرم الفعل محلوف عليه. فجاز ان يقوم مقامه. واستدل عليه بآثار ابن عباس كان لي لا وطلاق القوم في - 00:16:12
الجاهلية فزاد الشرع فيه اجلها. المسألة الاخرى مسألة العدة. عدة المفارقة هل هي عبادة؟ هل هي عبادة؟ او انها استبراء هنا العدة قد تكون عبادة وقد تكون استبراء. فان كانت - 00:16:42

عبادة العبادات لا تتدخل. ما يجيئنا واحد يصلي صلاة اربع ركعات يقول هذى تكفيني عن الظهر والعصر وان كانت استبراء فالملخص وبيان خلو الرحيم وقد ظهر لنا ذلك وبالتالي تتدخل العدتان. مثال ذلك رجل طلق امرأة - 00:17:12
عليها عدة ثلاث حيض. في اثناء العدة تزوجت باخر. تزوجت باخر نفرق بينها وبين الزوج ونوجب على المرأة لا نوجب عليها عدة للاول تكمل عدة الاول هل نطالبها بعدة اخرى للزوج الثاني؟ او ان عدة الزوج الثاني - 00:17:42

مع عدة الاموال قال عندنا لا تتدخلان لان العدة عبادة ده فانه لو قدر ان امرأة كبيرة السن وجب عليها العدة ولو كانت صغيرة قال انتهز بعد وجب عليها العدة. ولو كانت امرأة عقيماً وجب عليها العدة. ولو حللت المرأة علمنا انها - 00:18:12
الى يست بحامل فانها تجلس العدة. وهكذا لو طلقها بعد الولادة مباشرة يجب عليها عدة يدل على هذا ان الشرع لم يكتفي بحية واحدة والاستبراء يعلم بحية واحدة ولهذا لو طلق زوجتين ولم لو طلق احدى زوجتيه فمات وجب عليهما العدة - 00:18:42
وعند الحنفية يقولون تتدخل العدتان لان المغلب جانب الاستبراء وبالتالي يحصل الاستبراء بعدة واحدة ومن المسائل مسألة العبد هل يلحق بالبهيمة؟ لانه يملك او يلحق بالادمي لانه مكلف او يلحق بالحر الادمي لانه مكلف - 00:19:18

عند الجمهور يقولون تجب قيمته ناديه وعند الحنفية يقولون اقصى ما يكون دية الحر ولتردد العبد بين النفوس الادميين والاموال واللي حامل معنيين عليه. فالشافعي يقول المملوك بالمال اشبه لانه يباع ويشتري ويرهن - 00:19:49
وابو حنيفة يقول هو بالحر يشبه. فانه يجب قصاصه وتجب الكفارة بقتله. وهو مكلف عليه الحدود التكاليف فكان اشبه بالادمي من المسائل ايضاً مسألة الجنين جنين الامة جنين الامر هل - 00:20:20

جنين الامة عدته مستقلة او معتبرة بنفسها او يلتفت الى امه وهذا مبني على شيء هل هو مستقل او هو عضو من اعضاء امه فان كان هو عضو من اعضاء امه فيجب فيه عشر امه - 00:20:55

سادته نقصت وان كنا هو اصل بنفسه فتوجب فيه نصف عشر قيمته ان كان ذكراً ونصف عشر قيمته ان كان انثى لاستواء النسبتين الى محل النصب وجنين الحرة. احط الخطأ مطبعي - 00:21:22

فيجب فيه نصف عشر قيمته ان كان ذكراً ونصف عشر قيمته ان كان انثى لا غلط خطر اشار اليها في الهاشم فيه نصف عشر قيمة الذكر المملوء ونصف عشر قيمة الانثى - 00:21:55

مثال ذلك اذا كان الحر اذا كان المملوك للذكر قيمته الف عشرها مئة ونصف العشر خمسين وقيمة المملوكة للانثى ثمانية عشرها ثمان مئة ونصف العشرون اربع مئة وبالتالي على المذهب الاول فيه - 00:22:31

ثمنا فيه ايش كم؟ ثمان مئة ثمان مئة ثمانون ثمانون على الثاني تسعونليس كذلك على المذهب الاول هو معتبر بقيمة امه وبالتالي عيشة دية الام الى كم قيمتها؟ ثمان مئة عشر قيمة الام ثمان مئة - 00:23:03

وعلى المذهب الثاني يقدر عشر تقدر كذلك وકأنثى دية الذكر الف وبالتالي العشر مئة نصفها خمسون ودية الانثى ثمانية ثمان مئة عشرها ثمانون نصف العشر اربع اربع وتسعون اربع وخمسون يصبح الناتج تسعين - 00:23:36

لماذا الاولون؟ قالوا يعتبر في تقويمه بامة. والآخرون قالوا يعتبر بنفسه من شهد الجنين عضو من اعضاء الام او هو منفرد بنفسه. من قال انه من اعضاء الام قالوا يتبعها في البيع والهبة والعتق والتدبير والوصية - [00:24:07](#)

ومن قال يعتبر بنفسه قال يرث ويورث وتصرف غرته الى ورثته ولا يختص باستحقاق الام بخلاف اجزائها من المسائل من مسائل قياس الاشباه الجزية هل هي عوض او عقوبة هل هي عوض لانهم يسكنون في بلاد الاسلام - [00:24:35](#)

الحمد لله. ويحميهم صاحب الولاية فحينئذ ان قلنا الجزية عوض فانها لا تسقط بالاسلام والموت ولا تدخل جزية السنين بعضها في بعض ويقولون عقوبة فحينئذ تسقط بالاسلام تسقط بالموت ننتقل الى قاعدة اخرى - [00:25:13](#)

الواجب ينقسم الى مضيق وهو الذي لا يتسع وقت الواجب لفعله مرة واحدة مثل صيام رمضان. وواسع وهو الذي يتسع وقته لفعل الواجب اكثر من مرة مثل صلاة الظهر والواجب ينقسم - [00:25:53](#)

الى هذين القسمين لجمهور اهل العلم ومنهم الائمة الثلاثة استدلوا بوجود اوامر في الشريعة للواجبات الموسعة قال تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس قال النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل الصلاة في اول الوقت وفي اخره - [00:26:17](#)

قال الصلاة بين هذين الوقتين وجمهور الحنفية يوافقون الجمهور في هذه المسألة وان كانوا يسمونها تسمية اخرى هي معيار وظرف وقال طائفة من الحنفية ان الوجوب يختص باخر الوقت يختص باخر الوقت - [00:26:48](#)

ومن فعل الواجب في اول وقته يقال بأنه عجل الواجب كما في مسألة تعجيل زكاة لانه لو ترك الصلاة في اول وقتها لا يعد اثما ولا عاصيا فدل هذا على ان الصلاة في اول الوقت ليست بواجبة. ترتب على - [00:27:17](#)

ذلك عدد من المسائل من تلك المسائل في الصلاة اذا قلنا جميع الوقت وقت للوجوب فحينئذ نقول بأنه اذا دعا في وقت في اول الوقت اداء الواجب بخلاف ما اذا قلنا بان الواجب اخر الوقت - [00:27:48](#)

ومن مسائله لو صلى الصبي في اول الوقت ثم بلغ في اثناء الوقت هل يلزم باعادة الصلاة؟ قال الشافعية لا يلزم لان الجميع وقت واجب قال ابو حنيفة يلزم اعادة الصلاة - [00:28:15](#)

لانه قبل ذلك لم تجب عليه الصلاة وهناك بعض الفقهاء الآخرين ايضا وافقوا من الحنفية في هذه المسألة وقالوا بان الصبي لم يخاطب بالصلاحة في اول وقته في اول وقتها - [00:28:40](#)

رتب المؤلف ايضا على هذا مسألة الافضلية. فاذا قلنا الجميع وقت للوجوب فالافضل تبخير الصلاة. واذا كنا وقت الوجوب وقت قد يقول بعضهم بان تأخير الصلاة لآخر الوقت افضل من المسائل - [00:29:03](#)

ما لو سافر لانسان في اول الوقت بعد مضي وقت لاداء العبادة فهل يجوز له ان يقصر الصلاة او لا قال الجمهور لا يقصر الصلاة لانها وجبت عليه تامة. والوجوب يتعلق باول الوقت - [00:29:28](#)

قال حنفية يجوز له قصر الصلاة لان الوجوب انما يتعلق بذمتها وبالتالي عليها قضاء الصلاة - [00:29:58](#)

مقتضى مذهب الجمهور ان الوجوب تعلق بذمتها فهل يجوز له ان الوجوب اخر الوقت ولم يدركها وقت الوجوب. وهي صالحة لهذا الخطاب البناء على ان الوجوب لم يتحقق في اول الوقت - [00:30:23](#)

من المسائل ما لو فاتته الصلاة فهل يجوز له اذا ذكرها تأخيرها في الوقت اليسير؟ قال حنفية لا يجوز. لانه يوجد عندهم واجب موسع وقال الشافعي يجوز لان قضاء الصلاة واجب واجب الموسعة - [00:30:50](#)

ومثله في قضاء الصيام او في فعل النذور المطلقة والكافارات فعند الشافعية تجب وجبات موسعا. عند الحنفية يجب فعلها على الفور وتلاحظون ان بعض هذه المسائل قد ينزع هذه القاعدة في قواعد اخرى - [00:31:21](#)

مثل دلالة الامر على الفور لعلها ان شاء الله تأتي معنا مثل هذا مسألة الحج الحنفي الشافعي الجizzون تأخيره على انه واجب موسع. والجمهور ويناسبه الواجب الموسعي الا انهم قالوا وجوب الحج على الفور بينما على قاعدة - [00:31:55](#)

افادة الامر للفور قاعدة اصولية اخرى وهي تكليف الناس والغافل النسيان يزيل التكليف لكن عدم النسيان ليس شرطا في المكلف

وانما هو شرط في الفعل المكلف به. لأن الناس إنما يرتفع عن التكليف في الفعل الذي نسيه - [00:32:22](#)

وليس من يرتفع عنه التكليف مطلقاً قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. لكن ليس معناها ارتفاع باقي التكاليف عنه. طيب النسيان مانع من موانع التكليف - [00:33:02](#)

ابتداء هل نسيان النسيان يرفع؟ اللائم الناس لكن لا يلزم منه أمور متعلقة بخطاب الوضع فالقضاء الخطاب واضح والتصحيح والافساد خطاب وضع فليست مما متعلقات مسائل التكليف مثال ذلك المجنون يتعلق بفعله خطاب وضع - [00:33:30](#)

من مثل ضمان المخلفات وجوب الزكاة ونحو ذلك فهذا خطاب وضع بحث المسألة في خطاب التكليف و الحنفية يوافقون الجمهور في أن الناس والغافل لا يكلف لكن قد ينazuونهم في مسائل هي من مسائل خطاب الوضع وجوب الضمان كفارات الجزاء - [00:34:07](#) عليه هذا خطاب وضع ثم النسيان قد يكون في حقوق الأدميين فلا يسقط التكليف وقد يكون لأن هذا خطاب وضع متعلق بحقوق أدميين. وقد يكون في حقوق الله وبالتالي يفرق - [00:34:42](#)

بين المأمورات والمنهيات فنسayan المأمورات مؤثر فمن صلى بلا طهارة ناسيما إن كان في المنهيات لم يؤثر كمن أكل أو شرب ناسيما هناك نسيان في افعال يكون فيها ابتلاء فلا يسقط التكليف به - [00:35:09](#)

فليمثل له بقعاء الحنابلة بتقليل الاظافر قص الشعر بخلاف الافعال التي ليس فيها اتلاء. مثل لبس المخيط وتغطية الرأس قال فعل الناس والغافل لا يدخل تحت التكليف عند الشافعي واحتج في ذلك بان التكليف للفعل إنما يكلف - [00:35:50](#)

ايقاعه او اجتنابه على وجه التقرب الى الله تعالى والقص الى التقرب بفعل بعينه متضمن للعلم به ولا يحصل ذلك من الناس قال وذهب اصحاب ابي حنيفة الى ان على الناس والغافل تكليفا في افعاله - [00:36:25](#)

لأن العبادات تستقر في ذمته كما في الحديث من نام عن صلاة او نسيها وهكذا تلزم الغرامات والجنایات في فعله. هذا كله في خطاب الوضع والبحث في خطاب تكبير كيف - [00:36:49](#)

رتب المؤلف على ذلك مسائل هي من خطاب الوضع. وليست من خطاب التكليف. الاول بطلان صلاته بالنسیان بطلان الصحة هذه خطاب وضع قال كلام الناس لا يبطل الصلاة عندنا لأن الكلام إنما كان مفسداً للصلاه لكونه منها عنده والناس ليس منها عن - [00:37:07](#)

الكلام لانه غير مخاطب فلا تفسد الصلاة. وقال ابو حنيفة تبطل الصلاة لأن الكلام إنما كان منها عنه لكونه مفسداً. والمفسد مفسد بصورته فلا يختلف بالسهو والنسیان يد الإفساد في العبادات كالاتلاف في المحسوسات - [00:37:39](#)

واعذرؤ عن الاكل نسيانا في الصوم بأنه خلف فيه قياس استحسانا. الاستحسان ترك القياس اذا ثبت ترك القياس لدليل فانه يسمى استحسان ولكن ناسيما إنما نسي في المنهيات وليس في المأمورات والمشي النسيان في - [00:38:06](#)

المنهيات ما يؤثر بخلاف نسيان المأمورات على ما تقدم جاب لنا مسألة أخرى وهي من تمضمض فسبق الماوي الى حلقة وهو صائم ذاكرا للصوم غير قاصد الابتداع الماء قال الشافعي لا قضاء عليه. لماذا؟ لأن الناس غير مكلف - [00:38:37](#)

وعند الحنفية يجب القضاء وهذا ايضا من مسائل القضاء وهي من الخطاب الوضع قال ومنها إن النائم اذا صب الماء في حلقة لا قضاء عليه عندنا غافل وعندهم يلزمهم القضاء - [00:39:06](#)

ومنها ان المحرم اذا تطاويب او لبس ناسيما لم تلزم الفدية عندنا لانه ناسي خلافا له وكذلك اذا تطيب او لبس ذاكرا للحرام جاهلا للتحريم لا فدية عليه عندنا وتلزمته - [00:39:32](#)

الكافار عندهم قاعدة اخرى وهي قاعدة تكليف الكفار بفروع الشريعة هل الكفار مخاطبون بفروع الاسلام ام هم غير مخاطبين بذلك هذه من مسائل او خلاف بين العلماء. الجمهور يقولون نعم هم مكلفوون بفروع الاسلام. كما هم مكلفوون باصل - [00:39:50](#)

واستدلوا على ذلك بعدد من النصوص منها قالوا ما سلکكم في سقر؟ قالوا لم نك من المصليين ولم نكن نطعم المسكين. فهذه امور فرع للإسلام ومع ذلك استحقوا دخول النار بسببها - [00:40:24](#)

مما يدل على ان الكفار مخاطبون الصلاة والزكاة. وهي من فروع الاسلام كما في قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله لانا اخرا. ولا

يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يذنون - 00:40:45

ومن يفعل ذلك يلقى اثاما ومثله في قوله ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقال ابو حنيفة لان الكفار لا يخاطبون بفروع الاسلام
لأنهم لا يخاطبون بفعاليها حال كفرهم ولا يخاطبون بقضائهما بعد اسلامهم - 00:41:05

وهذه القاعدة مبنية على اصل وهو هل الكفر رتبة واحدة ثم قال الاشاعرة الجميع ومن وافقهم وبالتالي لا يخاطبون بذلك او ان الكفر
على مراتب ومراحل يزيد وينقص وبالتالي يزيد كفرهم بتركهم - 00:41:36

لفروع الاسلام ظواهر النصوص تدل على ان الكفر يزيد. كما في قوله تعالى ان من نسي زيادة في كما في قوله جل وعلا ان الذين
امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا - 00:42:15

هذه المسألة اذا الناشئة من اصل وهو هل الكفر يزيد وينقص او لا وثمرتها لا توجد في الدنيا وانما دمرتها في الاخرة هل يعاقب الكفار
عقوبة زائدة لتركهم الفروع او لا - 00:42:38

قد ذكر بعض العلماء عددا من الفروع المخرجة على هذه القاعدة والتأثر في هذه الفروع يجد انها لا تخرج على هذه القاعدة بدلالة
اختصاصها لبعض الكفار لو كانت تلك المسألة الفقهية مخرجة على القاعدة لشمل جميع انواع الكفار - 00:43:13

فمنها مثلا المسألة الاولى في المرتد اذا اسلم هل يلزمه قضاء ما فات هذه في المرتد فقط فرض المسألة في الكافر عموما ليست في
خصوص المرتد هل هي يلزم المرتد اذا اسلم ان يقضى ما فاته - 00:43:40

في ايام ردته ويصوم قال الشافعية نعم يقضي والجمهور على خلاف هذا يقولون لا يقضي قولون لا يقضي قال عندنا خلافا له.
الحنفية يقولون بأنه لا يقضي. فإنه الحق المرتد بالكافر الاصلي - 00:44:06

لأنه لا يخاطب بفروع الشرع ومنها المسلم اذا اجتمعت عليه صلوات وذكوات قبل الردة قبل الردة. فارتدى ثم اسلم. فتلك الواجبات
السابقة الذكوات والصلوات والصيام. هل يجب عليه فعلها او لا - 00:44:40

قال الجمهور لا تسقط لان الكفار مخاطب من فروع الاسلام. وقال ابو حنيفة يسقط الجميع بردته وبرئت ذمته. لكن هذه في الكافر
المرتد بعد اسلامه وليس في عموم القاعدة ولا يصح ترتيب هذه المسألة على القاعدة. ومنها ظهار الذمي. هل يصح - 00:45:04

فاذما اسلم وجبت عليه احكام الظهار قال الجمهور ظهاره الصحيح كطلاقة وعند الحنفية يقولون لا يصح ظهاره لماذا قالوا؟ لان الظهار
يوجب الكفاره وهو ليس من يصح منهم فعل الكفاره - 00:45:39

ومن المسائل ان الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واحرزوها بدارهم فهل يملكونها او لا قال الشافعية لا يملكونها لانها مملوكة
قال الحنفية يملكونها هؤلاء الكفار وكأن المؤلف اسند ذلك الى هذه القاعدة. في قولهما بان الكفار لا يخاطبون بفروع - 00:46:03

الاسلام ولكن هذه الفرع خاص بالكافر الحربي فقط. والحكم في حكم وضعى لا تكليفى القاعدة الاخرى وهي قاعدة فقهية هل صلاة
الامام له فقط؟ او صلاته له ولمن وراءه طائفة يقولون صلاة الامام له فقط. وكل انسان من المأمومين مستقل بصلاته - 00:46:36

وانما كان اماما باعتبار انهم يقتدون بفعله وقال ابو حنيفة صلاة المأموم تابعة لصلاة الامام. من جهة الصحة والفساد لقولها الامام
ظاما ولقوله انما جعل الامام ليتم به يتربت على ذلك مسائل. هل يجب على المأموم قراءة الفاتحة؟ قال الشافعية نعم. قال الجمهور
لا يجب - 00:47:20

ارجع المؤلف هذا الخلاف الى الخلاف في القاعدة هل صلاة الامام؟ صلاة له فقط وبالتالي لا اتحمل قراءة المأمومين او هو يصلى لنفسه
ولمن خلفه. وبالتالي اذا قرأ الامام سقطت او سقط وجوب قراءة - 00:48:00

من المسائل هل يجوز ان يصلى الظهار خلف امام يصلى العصر او قال الشافعية نعم يجوز. لماذا قلتم ذلك؟ قالوا لان كل واحد من
الامام والمأموم يستقل بصلاته وبالتالي يجوز اقتداء المفترض يصلى فريضة بالمنتقل الذي يصلى نافلة - 00:48:24

وعند الجمهور يقولون لابد من الموافقة في النية لحديث انما جعل الامام ليؤتم به من المسائل اذا بان ان الامام كان جنبا او محدثا ولم
يتبيّن ذلك الا بعد الصلاة - 00:49:04

تبطل صلاة الامام ويجب عليه القضاء. طيب بالنسبة للمأمومين الجمهور يقولون لا يجب عليهم القضاء وحمله المؤلف وارجعه الى

قواعد ان الامام يصلى لنفسه فلم تبطل صلاة من خلفه - 00:49:31

يعنى اندراج صلاة المأمور في صلاة الامام. ومنها اذا صفت المرأة - 00:49:57

مع الرجال او مع الامام في صف واحد. هل تبطل صلاة الامام او صلاة من صام قال الجمهور لا تبطل. قال الحنفية يقولون تبطل صلاة من صاف - 00:50:25

عند الشافعى يقول لا تبطل وبدأ بالجمهور قالوا لأن الإمام يصلى لنفسه - 00:47:50

مسألة اخيرة مسائل الصلاة عقد النكاح هل يتناول الزوجة الزوج معا او لا يتناول الا الزوج فقط مثل ذلك
انتم تقولون تزوج فلان وفلانة ولا تقولون تزوج فلان على فلانة - 00:51:14

الزوج بلا اشكال. هل يتناول الزوجة كذلك؟ وتبني تقول تزود - 00:51:47

وَفَلَانْ وَفَلَانَةُ أَوْ لَا يَتَنَاهُ الْزَوْجُ فَتَنَاهُ فَلَانُ عَلَى فَلَانَةٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ النَّكَاحُ يَتَنَاهُ الْزَوْجُ وَلَذِكْ كَنْ حَكْمُ الزَّوْجِ
بَيْنَهُمَا. أَثَارَتْهُ يَجْبُ عَلَيْهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَعَلَيْهِ مَهْرٌ. وَيَجْبُ عَلَيْهَا طَاعَةٌ وَتَسْلِيمٌ - 00:52:15

انتهاء الاثار لحقوقهما وقال ابو حنيفة النكاح يتناول الزوجة دون الزوج. ايش؟ وحكمه حدوث الملك للزوج على الزوجة والمالك يعني الملك مختص بالزوج دون الزوجة. ماذا يترب على ذلك وقال يس廷د على ذلك بان الوطه لا - 00:52:44

الا بملك او بنكاح. فدل هذا على ان النكاح من الزوج ولهذا قال النكاح رق فلينظر احدكم اين يضع كلمته. ويقول الاختلافات الى حال الزوج. ولذلك ان يمكن ان مرتب عليه عدد من المسائل منها. لو ماتت الزوجة - 00:53:31

قال قطاع الملكية بفواث محل الملك. من المسائل عقد النكاح - 00:54:11

ينعقد بلفظ التزويج والنكاح بالاتفاق. لكن بقية الالفاظ الاخرى كما لو قال وهبتك ابنتي بيعي سوكا ابنتي هل يعني عاقد به عقد النكاح او لا؟ قال الشافعي والحنابلة لا ينعقد الا بلفظ التزويج - 00:54:41

فانه يقع الطلاق كما قال الشافعى. وان قلنا لا يشمل في الزوجين معا - 00:55:31

فانه لا يقع الطلاق. قال وساعدونا اي وافقونا في قولنا بانهم اذا اضاف الى نفسه اللفظ البينونة. فقال انا بائن منك وقع الطلاق.
بالاتفاق الو فيهنغي ان يقاس عليه اللفظ في الطلاق - 00:56:01

نواصل شوفوا لون ها؟ ناقص؟ بارك الله فيكم ووفقكم الله لخيري الدنيا والآخرة وجعلنا الله واياكم وولاة المهتدin هذا والله اعلم
وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. نعم. احسن الله اليكم - 00:56:31

الاسماء الاول اذا قال المؤذن رحمة الله في كل قاعدة ويترفع عن هذا الاصل من السائل. هل هذا الاصل مكسورة او لا هذه متفرعة
وليست اه المسائل المتفرعة المذكورة فقط ولذلك في بعض المرات نذكر مسائل اخرى تتفرق - 00:57:01

يضعه الفقهاء في كتاب الصلاة. نعم الشيخ على اموال المسلمين - 00:57:21

بعد ذلك لو قدر انها رجعت الى المسلمين. انت الان تقول اموال المسلمين التي اخذها الكفار وحازوها. لماذا نبحث ؟ هل يملكونها بذلك او لا ؟ هم في ايديهم. فيقول ثمرة المسألة - 00:58:01

فيما اذا رجعت الى المسلمين فهل ترجع الى مالاكمها الاولى؟ او تكون غنية يأخذها المجاهدون ترى هذه المسألة صفات المرأة صلاة المرأة اذا صلت اه عند الحنفية تفسد صلاة من صافها. قالوا لان موقفها - [00:58:21](#)

مفاسد فاسدت من صلى معها. سدون عليه باثار ورد عن ابن مسعود اخرهن من حيث اخرهن الله. والجمهور يصححون صلاة الامام وصلاه من صافها لا في بطن امه والمولود يلحق امه في الحرية والملك. لا يلحق اباها - [00:58:51](#)

لو كنت الحر تزوج امه. فان اولادها يكونوا مماليك. سيدهم هو سيد امهم سيدنا ولو كان ابوها ولو كان زوجها حرا ايش ايش رأيكم لو كان السيد هو والد؟ كيف يكون السيد؟ اذا وطبيها وهي امه حينئذ - [00:59:31](#)

هذا ولد ولده هو. نتكلم عن ايش؟ اصبح هذا حرا. يعني الواطئ سيد. ويلكها وعتق لانه لا يجوز للانسان ان يسترد قريبه. هذا ابنه ما يسترق فيكون حرا هذا ما اعلن على انها علاقة في هذا ديته دية الحر. لكان يتكلم عن مملوكة - [01:00:01](#)

تزوجها حر فولدها يكون مملوك احسن الله اليكم في مسألة الفيزيما هل هي حماية او العقوبة لا ينزع الصلة في قوله تعالى حتى يعود حتى يعطي الجسم تعبينه وهم صابرون. على انها عقوبة على كل كل له - [01:00:31](#)

واستدللات فنحن الان نذكر منشأ الخلاف والبحث في المسألة والخلاف والادلة والراجح هذا خارج بحثنا اهم شيء نعرف نفهم المسألة الفقهية المتفرعة ونعرف القاعدة الاصول ونعرف كيف تفرعت القاعدة تفرعت اه المسألة الفقهية من القاعدة - [01:01:01](#)

نحن هنا لا نقر الراجح من المرجوح في المسائل وانما نقر كيف ترتب الفروع على ها في القواعد كتابية تزوجها مسلم طيب عندنا الفسل الكتابية على نوعين غسل لا يجوز له الوضوء لا يجوز له - [01:01:31](#)

الوطء معه مع فقده وهو غسل الجنابة. كان عليها جنابة - [01:02:11](#) لا يجوز له الوطء الا بعده. فيلزمها. فان لم تلتزم رش عليها الماء وكفت نيتها مثل غسل الحيض يقع لكن هناك غسل يجوز

ما اغسلت يجوز له يا طه ولا ما يجوز؟ يجوز وبالتالي لا يلزمها به. خطاب ليه يعني يترب عليه فعلا العدة حق للزوج او عن الزوجين كيف؟ هنا ما في عدة. هنا امرأة متزوجة وزوجها - [01:02:41](#)

عندما يريد ان يطأها بعد ان طهرت من الحيض. نقول له يجوز لك الوطن الان ولا نقول له ما يجوز الا اذا اغسلت. ها؟ طلقها زوجها لا لا. مراد ايش - [01:03:11](#)

كتابية طهرت لزماها الفسل فلم تغسل. هل يلزمها زوجه بالغسل او لا كذا فنقول هذا الفسل ان كان من حيض يلزمها يعني لا يتمكن من الا بعد ان تغسل وان كان من جنابة لم يلزمها. يعني يجوز له الوطء ولو لم تغسل - [01:03:31](#)

والسؤال كتابية طلقت العدة عليه اذا زوجها مسلم اخر. هل عليها العدة؟ يجب عليها العدة الاخر الذي اكمال عدتها. الحكم متعلق بالمسلم. نعم والمنيات ليست مسألة تكليف الناس وانما مسألة ترتيب الاحكام الشرعية على فعل الناس. هي من خطاب الوضع وليس من خطاب التكليف. لكن احيانا هناك عوامل - [01:04:01](#)

يفوز لا مو مأمور الناس تترتب على افعاله احكام في المأمورات دون منهيات تترتب مو مأمور. نسي المكلف. وانما الترتيب هذا من خطاب الواقع. نعم في الازهر. هل للنسيان اثر او ليس له اثر؟ نعم. لا - [01:04:51](#)

مو اامر هل له اثر؟ يجب عليه كفارة هذا اثر لكن ليس ليس مخاطبا حال نسيانه بالاتفاق. صلاة الكسوف. اية. نسي نسي نسي صلاة الكسوف. هذا مسألة القضاء متى يترب القضاء؟ هذا - [01:05:31](#)

شيء اخر اذا قلنا انه يجب عليه قضاء او لا يجب عليه قضاء لابد من مراعاة الشروط الاخرى. فنحن نلاحظ شرطا كأن المسألة عندنا قد وجدت فيها الشروط الاخرى. ذا لو - [01:06:01](#)

بعد ذلك من فاته صلاة الظهر يقضي ولا ما يقضي وش تقول؟ قلت لك لا غلط اذا كان عاقلا يقضي وان كان مجنونا لا يقضي اذا هذا شرط اخر هذا شرط اخر احنا نتحدث - [01:06:21](#)

في شرط هل اعتبار ان الشروط الاخرى كلها موجودة؟ وان الاحكام الاخرى كلها موجودة. ما يجيينا واحد يعترض ويقول انقص كلامكم فيها بهذه المسألة انما تخلف الحكم فيها مع وجود المعنى لوجود - [01:06:41](#)

لما نع او انتفاء شرط. ونقض الحكم في المسألة لا يصح بالمسائل التي تخلف فيها الشرط او وجد المانع. سبحانك الله. نعم. امرأة يعني وجبت عليها صلاة الظهر وسوفت حتى نسيت وخرجت. فهل نقول ان هي ناسية وبالتالي تقضي؟ ام نقول ان هي كانها - 01:07:01 اه متعمدة يعني ما عندنا حتى المتعتمد يا اخوي يعني هذى مبنية على مسألة وهي هل القضاة يحتاج الى امر جديد؟ او ان الامر القضاة. واضح المسألة من تركتها متعمدة كانت مخاطبة باصل الصلاة فلما تركت الصلاة - 01:07:31 عمي ده انتقل الامر من كونه يوجب الاداء الى كونه يوجب القضاة. والقضاء لا يحتاج الى من جديد سبحانك الله وبحمدك نشهد ان لا الله الا انت نستغفك ونتوب اليك. بارك الله فيكم ووفقكم الله للخير وستر الله عليكم - 01:08:11 - 01:08:34 -